

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف ■ إخاء ■ عدل

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون



مذكرة إعلامية

7 يناير 2009

المنتديات العامة للديمقراطية

لقد ولدت الأزمة العميقة التي عرفتها موريتانيا خلال ممارسة الرئيس السابق سيدي ولد الشيخ عبد الله للسلطة (أبريل 2007 إلى أغسطس 2008) حاجة لإطلاق تفكير وتشاور وطني واسع، غداة تغيير ال 6 أغسطس 2008 لضمان تفادي تكرار هذا النوع من الأزمات.

وهكذا تم في 18 أكتوبر 2008 تعيين لجنة وزارية لتحضير أيام تشاورية أطلق عليها اسم "المنتديات العامة للديمقراطية". وقد كان الهدف من هذه المنتديات دراسة القضايا المتعلقة بالأزمة المؤسسية التي مرت بها البلاد عامي 2007 و 2008 وإجراءات العودة الكاملة إلى النظام الدستوري، إثر تغيير ال 6 أغسطس 2008، وتسيير الفترة الانتقالية والتنظيم الفعلي لانتخابات رئاسية، إلى غير ذلك من الإجراءات التي من شأنها ضمان إرساء المؤسسات المنبثقة عن هذه الانتخابات، و ضمان سيرها المنتظم.

وقد أشرفت اللجنة الوزارية على تشاور أولي مع البرلمانين، والعمد، ورؤساء الأحزاب السياسية، والشخصيات المستقلة، والفاعلين في المجتمع المدني، والنقابات، والممثلات الدبلوماسية المعتمدة في موريتانيا، وشركاء التنمية. و انتهى هذا العمل التمهيدي في ال 14 دجمبر 2008 بإعلان تقرير نتائج هذا التشاور التمهيدي.

وبناء على نتائج اتصالاتها المتعددة، قدمت اللجنة خلاصة عملها التي تقوم على عدة محاور تتعلق بالتنظيم (الجدولة الزمنية، المدة، الشكل، مستوى التمثيل)، وبالبنية (القيادة، التعديل)، وبالمحتوى، (المواضيع، الورشات) وبالجدول الزمني (تعبئة الموارد، المجموعات المستهدفة، وغير ذلك من الإجراءات العملية لأيام التشاورية.

/...

وقد جرت المنتديات العامة للديمقراطية في قصر المؤتمرات بنواكشوط من 27 دجمبر 2008 إلى 5 يناير 2009. وشارك فيها أكثر من ألفي شخص ومن بينها النواب (95/73)، الشيوخ (56/48)، العمدة (217/198)، ممثلو الأحزاب السياسية (223)، ممثلون عن مختلف ولايات الوطن (188)، ممثلون عن المجتمع المدني (89)، ممثلون عن اتحاد رجال الأعمال (45)، ممثلون عن المركزيات النقابية (12)، ممثلون عن الموريتانيين المقيمين في الخارج (27)، ممثلون عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (7)، ممثلون عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (8)، ممثلون عن مبادرات حقوق الإنسان (8)، ممثلون عن المواطنة المستقلة (58)، الولاية (13)، و ممثلون عن اللجنة الوطنية السابقة المستقلة للانتخابات (16).

ولدى افتتاحه الرسمي لأشغال المنتديات العامة للديمقراطية، يوم 27 دجمبر، بحضور ممثلي الشعب الموريتاني، والسلك الدبلوماسي المعتمد في انواكشوط، أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة، رئيس الدولة، الجنرال محمد ولد عبد العزيز " التزام المجلس الأعلى للدولة باحترام القرارات والتوصيات التي ستُجمع عليها أغلبية المشاركين في المنتديات العامة المفتوحة أمام كل الفاعلين السياسيين في البلد دون إقصاء "

وقد أشرفت على المنتديات العامة لجنة وطنية ترأسها شخصية وطنية مستقلة هي السيد عبد الله ولد الشيخ، وتضم خمسة برلمانيين، ثلاثة أعضاء في الحكومة، وعمدتين. وتم تصنيف سبع ورشات عكفت على مناقشة المحاور والمواضيع التالية:

- 1 - تنظيم السلطات العمومية
- أسس النظام المؤسسي، التوازن بين السلطات، موقع الجيش، الدستور
- 2 - المؤسسات السياسية
- الأحزاب السياسية، الفاعلون غير العموميين، المؤسسة العسكرية
- 3 - تنظيم الانتخابات
- السجل الانتخابي، الحالة المدنية، الموريتانيون في الخارج، اللوائح الانتخابية، الأهلي للانتخاب،
- 4 - التنظيم والإشراف على الانتخابات
- اللجنة الانتخابية، المرصد الوطني، الحياد، التمويل، نوع الاقتراع
- 5 - الجدول الانتخابي
- الاقتراع الرئاسي، مدة المرحلة الانتقالية، مراجعة اللوائح الانتخابية
- 6 - المجتمع المدني (وسائل الإعلام والانتخابات)
- العلاقة مع الإدارة، التمثيل، المشاركة، المهنة
- 7 - دور العمدة كفاعلين في التنمية
- موقع المنتخبين المحليين، صلاحياتهم البلدية، إشراكهم في البرامج

وعلى مدى أحد عشر يوماً من النقاش والتفكير والحوار، الذي كان مشفوعاً بشكل يومي بحوار في التلفزة الموريتانية، تمت المصادقة على خارطة طريق في ال 5 يناير تتضمن الإجراءات العملية للعودة التامة إلى النظام الدستوري في موريتانيا.

وقد تم تضمين خلاصة المنتديات العامة للديمقراطية، التي نوردها لاحقا، في تقرير عام عُرض يوم 6 يناير 2009 في جو من الوثام الوطني، غايته ترسيخ البلد في الإستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة.

1- الدستور :

قام المشاركون بتحليل نقدي لدستور 20 يوليو 1991 وتقييمه في ضوء الأزمة السياسية التي عرفتها موريتانيا، وخرجوا بثلاث وجهات نظر: وجهة النظر الأولى تطالب بتعديل جزئي للدستور، في ثلاث نقاط على الأقل: انتخاب رئيس الجمهورية، انتخاب البرلمان وتحديد نظام دستوري للقوات المسلحة.

واعتبارا منها لأن المشاكل السياسية الحالية إنما تعود إلى الممارسات أكثر منها إلى النقص في ترتيبات القانون الأساسي، رأت وجهة النظر الثانية أنه لا توجد ضرورة ملحة لتعديل الدستور، خاصة في الظرف السياسي الحالي. وأخيرا اعتبرت وجهة النظر الثالثة أن من الضروري اعتماد دستور جديد يأخذ في الحسبان السمات الاجتماعية والسياسية أكثر من ذي قبل.

2- المؤسسات

أ) الجيش

أشار أغلب المتدخلين إلى أهمية القوات المسلحة في كنف الدولة العصرية، مبرزين أهمية الجيش وخصوصيته مقارنة بباقي أسلاك الدولة، ودوره كدرع يحمي ضد الأخطار الداخلية والخارجية، وخاصة حياده اتجاه النزاعات المحتملة التي قد تقسم الطبقة السياسية أو الأمة، ومطالبين بإعطاء وضع دستوري للقوات المسلحة وقوات الأمن، و بإصلاح وعصرنة المؤسسة العسكرية، لتصبح مؤسسة وطنية وجمهورية تناط بها مهمة الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية.

كما أشاروا إلى ضرورة إبقائها بمنأى عن الصراعات السياسية، وإلى ضرورة اعتماد الأدوات القانونية اللازمة للتطبيق الجيد للقواعد الدستورية التي تنظم الدفاع الوطني، بما يضمن رؤية أفضل للمؤسسة العسكرية ضمن الدولة، ويوضح علاقاتها مع السلطة السياسية في ظل الديمقراطية. وأخيرا، كان سنّ الخدمة العسكرية الإجبارية محل إجماع.

ب) الأحزاب السياسية:

اشتكى العديد من المتدخلين من العدد المفرط للأحزاب السياسية، وطالبو باتخاذ إجراءات محفزة للتجمع في تشكيلات فعالة.

واتفق المشاركون في المنتديات العامة للديمقراطية بوجه عام على ضرورة مراجعة وتحسين النظام القانوني للأحزاب السياسية، وإيجاد آلية مناسبة لتمويلها بشكل منصف، ومحاربة الترحال السياسي الذي يلحق الضرر بإرادة الناخب، ويضعف المؤسسات. ويتعلق الأمر،

إجمالاً، بتشجيع بروز أحزاب سياسية متماسكة وذات قاعدة ديمقراطية من أجل حماية الوحدة الوطنية، وقادرة على أداء مهامها الدستورية التي تتمثل في "التكوين والتعبير عن الإرادة السياسية".

ج- المجتمع المدني:

طالب المشاركون بإعطاء عناية خاصة للمجتمع المدني باعتباره شريكاً مؤسسياً، خاصة في ما يتعلق بالتمويل والتكوين، وغيرهما من أنواع الدعم الضروري. وتمت في هذا الصدد الإشارة إلى ضرورة التسيير الشفاف للإعانات العمومية، والمطالبة بمراجعة الإطار القانوني المنظم للمجتمع المدني وبتنظيم العلاقات بين الإدارة والفاعلين غير الحكوميين، عبر الاعتراف أكثر فأكثر بدور المجتمع المدني في مسار التنمية المستدامة.

كما تم اقتراح القيام بإحصاء المنظمات غير الحكومية ومشاركتها الفعلية في مراقبة الانتخابات.

د- وسائل الإعلام:

عبر المشاركون عن تعلقهم بمهنية الصحافة، باعتبارها المعيار المرجعي، وعن ضرورة حماية وتكوين العاملين في هذا الحقل. كما أوصوا باعتماد قانون حول حرية السمعيات البصرية والصحافة الإلكترونية، معبرين عن تطلعهم إلى تعامل متساوي مع الصحافة العمومية والصحافة الحرة، ومطالبين بولوجهما إلى مصادر الأخبار، وبانفتاح وسائل الإعلام العمومية على التعددية، وبإشراكها في مسار المراقبة الانتخابية. ودعوا إلى ترقية صحافة المؤسسات، وإلى اللامركزية في النشر وتخفيض تكاليف طباعة الصحف.

هـ- العمد والفاعلون المحليون الآخرون:

أوصى المشاركون بوضع برامج إنمائية على المستوى المحلي واللامركزية عبر النقل الفعلي للاختصاصات في مجالات التسيير والوسائل والصلاحيات العقارية. وعبروا عن الرغبة في استحداث قطاع وزاري مكلف باللامركزية والتنمية المحلية وتخفيف الوصاية بالتزامن مع إشراك العمد في اتخاذ القرارات من طرف الدولة ودراسة وتنفيذ تقطيع انتخابي جديد أكثر إنصافاً وتكوين العمد في مجالات التسيير وإعداد الموازنات ودعم قدراتهم في مجال الحالة المدنية.

وطالبوا، بوجه خاص، بمراجعة تنظيم بلديات نواكشوط لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لكل منها.

و أخيراً، وبخصوص النظام الانتخابي البلدي، اقترح المشاركون العودة إلى نظام الأغلبية وإلى الانتخاب التلقائي لرئيس اللائحة الحائزة على الأغلبية، عمدة.

3-الانتخابات:

أ- تنظيم الانتخابات

طالب المشاركون بأن تتخذ كافة التدابير لإعداد قائمة انتخابية شاملة وذات جدوائية، و لضمان مشاركة مواطنينا المقيمين في الخارج في الانتخابات القادمة. واقترحوا أن تأخذ مراجعة لوائح الناخبين في الحسبان أولئك الذين لم يسجلوا عام 2006، وخاصة اللاجئين الذين عادوا مؤخراً، والموريتانيين المقيمين في الخارج، والشباب الذين بلغوا سن الانتخاب، وكذلك سكان المناطق ذات الهجرة الموسمية العالية. كما اقترحوا خفض السن الانتخابية إلى 16 أو 17 سنة.

وبخصوص موضوع الأهلية للانتخاب، برزت خلال المنتديات العامة للديمقراطية ثلاث وجهات نظر: الأولى ترى أن الأهلية للانتخاب يجب أن تكون حرة لبعض الأسلاك (القضاة، العسكريين)، بينما تؤيد وجهة النظر الثانية إخضاع القضاة والعسكريين لنظام عدم الأهلية النسبية طبقاً للنصوص المعمول بها، وتختار وجهة النظر الثالثة نظام عدم الأهلية المطلقة لبعض فئات الأسلاك.

أنصار عدم الأهلية النسبية للانتخاب في ما يتعلق بالعسكريين في الخدمة، أشاروا إلى تشابه وضعية هؤلاء مع وضعية القضاة، وعرضوا حجة مستخلصة من القانون الانتخابي، واعتبروا أن لا مبرر لرفض أهلية الانتخاب للعسكريين، وهو ما يعترف به الدستور لجميع المواطنين ويورده القانون العضوي صراحة لصالحهم.

ومن جانبهم يرى أنصار فرضية عدم الأهلية المطلقة أن من شأن ترشح أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن، في الظرف الراهن، أن يكرس اختيار الأنظمة العسكرية التي تعاقبت على السلطة منذ ثلاثة عقود.

ومع أن الحجج القانونية للبعض تتعارض مع الحجج السياسية للآخرين، فإن من الملاحظ رجحان فرضية عدم الأهلية النسبية واستنادها للقانون.

وحت المشاركون على ضرورة إجراء حملة انتخابية هادئة ومسؤولة، وعلى حرص الإدارة العمومية على التقيد بالأمن العام أثناء فترة الانتخابات وحماية المترشحين والناخبين من أي نوع من أنواع العنف، كما طالبوا بوجود المحافظة على مواقيت الصلاة، وفضلوا أن تجري الانتخابات يوم السبت.

وتم التأكيد على مبدأ البطاقة الوحيدة، وعلى أن تعد بشكل يسهل ويضمن حسن اختيار الناخب (تحسين رؤية شعارات وصور المترشحين).

وتمت التوصية بعقلنة تنظيم مكاتب التصويت ومواقعها وتوزيعها الجغرافي. وفي هذا الإطار، ركز المتكلمون على ضرورة تخفيض عدد الناخبين في المكتب الواحد بحيث لا يتجاوز 300 في المكاتب الريفية و600 في المكاتب الحضرية مع ضرورة القيام بحملة تحسيس واسعة النطاق للناخبين. وبوجه عام، يجب التقيد الصارم بحياد الإدارة العمومية.

كما يجب في جميع الأحوال عدم وضع أموال الدولة تحت تصرف أحد المرشحين لاستخدامها. ولهذا الغرض، يجب التوقيع على مدونة سلوك من طرف جميع المترشحين الذين يتعين أن يقبلوا المشاركة في مناظرات عمومية وجها لوجه.

(ب) الجدول الزمني للانتخابات:

اعتبارا لارتباط جدول تنظيم الانتخابات إلى حد كبير بمدة الفترة الانتقالية، ركز المشاركون على ضرورة إعطاء الوقت الكافي للمجلس الأعلى للدولة من أجل تسوية المشاكل وسير الفترة الانتقالية بشكل جيد. وفي هذا الإطار، رأي بعض المشاركين أن من الضروري أن تكون مدة الفترة الانتقالية 3 سنوات كحد أقصى للاستفادة منها لتسوية المشاكل الكبرى كالوحدة الوطنية والإرث الإنساني والرق وعودة اللاجئين، بينما اقترح مشاركون آخرون فترة انتقالية أقصر لا تتجاوز 6 أشهر.

وفيما يتعلق بالمسار الانتخابي، اعتبر أغلب المشاركين أن الانتخابات الرئاسية هي وحدها الضرورية وإن كان آخرون يؤيدون تنظيم انتخابات تشريعية وبلدية. وبرزت ثلاث جهات نظر متميزة بشأن موعد الانتخابات: أولاها، وتحظى بالأغلبية، تقترح تنظيم الانتخابات في أجل أقصاه 30 يوليو 2009. وتفضل وجهة النظر الثانية تنظيم هذه الانتخابات في مدة تتراوح بين 10 و14 شهرا، بينما يحدب أنصار الفترة الانتقالية الجيدة فترة أطول.

وفي إطار اقتراح الأغلبية، اختار المشاركون، على سبيل الاسترشاد، جدولا زمنيا يصادف في الدور الأول يوم السبت 30 مايو 2009 على أن يكون الدور الثاني السبت 13 يونيو 2009.

(ج) الإشراف ومراقبة مسار الانتخابات:

حث المشاركون في المنتديات العامة للديمقراطية على الاستفادة من تجربة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي عملت في الفترة من 2006 إلى 2007، عبر تزويد الهيئة التي سيعهد إليها بضمان شفافية وحسن سير العملية الانتخابية بسلطات ووسائل معتبرة من شأنها أن تضمن لها في ذات الوقت الاستقلالية والفعالية وكذلك الديمومة.

واقترحوا في هذا الصدد إسناد الإشراف على مجموعة جوانب العملية الانتخابية إلى هذه الهيئة، بما في ذلك مركزة وإعلان النتائج. وسيتم اختيار أعضاء الهيئة على أساس معايير

موضوعية.

كما ستتم تهيئة نظام للتعاون بين هيئة الإشراف والإدارة لمتابعة الانتخابات داخل الوطن. ومن جهة أخرى، اقترح المشاركون إنشاء مرصد وطني للانتخابات يكون بمثابة بنية مستقلة ودائمة. وفي نفس الإتجاه، فضل المشاركون مساراً يخضع فيه الاقتراع للمراقبة الدولية.
